

مستقبل المساعدات الكويتية الخارجية أمام خيارات صعبة

تداعيات كورونا تزيد فرضية ترشيد الإنفاق دون المساس بالمصالح الجيوسياسية



مشكلات كبيرة تنتظر الحل الواقعية

اقتصادية وسياسية دولية وإقليمية أهمها تذبذب أسعار النفط وتقلص حركة الاستثمارات والتجارة وزيادة توقعات صراعات إقليمية ودولية متعددة الأقطاب على الهيمنة السياسية وبسط النفوذ فضلا عن تنافس محتدم على المصالح الاقتصادية وسياسات الحماية التجارية.

من المرجح أن تشهد سياسة المساعدات الخارجية الكويتية إعادة مراجعة

وفي ظل الأزمات، التي قد تعصف بدول كثيرة، قد تعتمد استثمارات الكويت الخارجية أكثر على استراتيجية تحوطية من مخاطر تداعيات وباء كورونا خاصة على مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فقد تصبح الكويت مدعوة إلى إعادة تقييم الأهداف المرجوة من مساعداتها الخارجية في ظل تحول سياستها المالية الداخلية التي باتت تعتمد على التشفير والترشيد وحسن إدارة المال العام وربط سياستها الخارجية بالمصالح الوطنية.

تحقيق مصالح الكويت وذلك من أجل تحقيق مصالح سياسية استراتيجية. أما العامل الثاني، وهذا الأهم في هذا التوقيت، فيتعلق بالتفكير في تعديل منظومة منح المساعدات وفق التحولات الجديدة وأسوة بكبار المانحين وحتى دول في المنطقة مثل قطر وتركيا، حيث يستثمرون في المساعدات لأجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة مع دول العالم النامي والأكثر فقرا.

ونمة ترجيحات تصب في أن تضطر الكويت كإحدى دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدول الأكثر سخاء في منح المساعدات الخارجية إلى خيارات مفتوحة أيضا تتراوح بين المحافظة على منسوب المساعدات مهما كانت المتغيرات أو الاضطرار للترشيد البراغماتي وفق أولويات المصالح، فضلا عن فرضيات اعتماد نموذج جديد للمساعدات، وإلى جانب ذلك قد يكون العائد محدودا على الاستثمارات أو المساعدات الكويتية الخارجية في البلدان غير المستقرة أو تلك المهددة بالصراعات خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبيت دراسة مركز الخليج العربي للبحوث والدراسات زيادة اكتشاف استثمارات الكويت أمام مخاطر

بغزو البلاد، لاستخدام سياسة المساعدات التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة وحافظت على الاعتدال في سياستها الخارجية. وربما هذا الوضع يحسب في كثير منه لسياسات أسراء البلاد السابقين، الذين حاولوا التوفيق بين علاقاتهم مع الدول العربية وبقية الدول وفق أجندة تحافظ بها الكويت على سمعتها وتجنب الدخول في محاور قد تتسبب لها في مشاكل، وهذا الأمر يبدو للبعض مفهوما، وهي سياسة لطالما كانت تعتمدها سلطنة عمان أيضا.

واقف جديد

يفرض الواقع الجديد زيادة اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بأولويات تحقيق مصالح محلية اقتصادية أكثر منها إقليمية سياسية تمكن من تحقيق إيرادات جديدة بديلة عن النفط وتحافظ على ازدهار حياة أجيالها القادمة، ولن تخرج الكويت عن هذا السياق. ويرى مراقبون أن هذه الخيارات المتوقعة تقتضي عاملين اثنين؛ أولهما الإبقاء على استمرار مستوى تدفق الإيرادات النفطية ودون اعتبار لأولويات

الخليجية والكويتية تحديدا، إن الكويت استطاعت تحقيق مصالح محدودة من سياسات المنح والمساعدات، كما أنها لم تسهم في زيادة خلق فرص استثمارية وتجارية متبادلة تعزز من جهود تنويع الإيرادات التي تنمو بوتيرة متعززة. وأخفقت الكويت بذلك في استثمار سياسة المساعدات الخارجية من أجل توسيع مصالحتها الاستثمارية والتجارية في العالم النامي، ففي حين برزت عوامل مختلفة نمو تدفق مساعدات الكويت الخارجية على امتداد العقود الماضية، فإن المراقبين رصدوا تراجع هذه المبررات. وخلال العقد الماضي تراجعت بنسبة كبيرة من استفادة الكويت من منحها للمساعدات لمناطق ودول شهدت اضطرابات سياسية واجتماعية وأمنية، ولذلك من المرجح أن تشهد سياسة المساعدات الخارجية الكويتية إعادة مراجعة وتقييم خاصة في ظل تراجع الفوائد المالية الخاصة وأولوية تحقيق تنمية محلية ومصالح اقتصادية أكثر منها سياسية مع الدول المستفيدة.

وعلى عكس دول خليجية أخرى، مثل قطر، لم تسع الكويت خلال العقود الماضية ورغم الظروف والنزاعات ومعاصرتها للحرب العراقية الإيرانية، تم قيام نظام الرئيس الراحل صدام حسين

بدأ المتابعون للشأن الخليجي في تركيز أنظارهم على الكويت بعد أن بات الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح الأمير السادس عشر للبلاد، في وقت يعيش فيه بلده أوقاتا عصيبة على عدة أصعدة فرضتها أزمة الوباء وانهباء أسعار النفط، ما جعل البعض يتساءل حول كيف ستوازن الكويت في ظل الأمير الجديد بين أزمته الاقتصادية وما يحدث في محيطها الجيوسياسي المتوتر ولاسيما في ما يتعلق بالمحافظة على برنامج الدعم الخارجي وخاصة للدول العربية.

الكويت - بعد وقت قصير من إعلان وفاة الشيخ صباح الأحمد الصباح نأدى مجلس الوزراء في الكويت، البلد العضو في منظمة أوبك وحليف الولايات المتحدة، بولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح أميرا جديدا للبلاد، ليجد نفسه أمام العديد من الملفات المستعجلة سواء داخليا أو خارجيا.

دعا أمير الكويت الجديد، الذي يعتبر سياسيا متوازعا عمل بعيدا عن الأضواء لسنوات طويلة بعد أدائه اليمين الدستورية الأربعة الماضي، إلى العمل على مواجهة التحديات بوحدة الصف، متعهدا بالمحافظة على أمن واستقرار بلاده، ولكن في الواقع سيستعرض الشيخ نواف إلى عدة تحديات أغلبها يتعلق بكيفية إحلال التوازن بين ما هو سياسي واقتصادي.

ولعل أبرز تلك النقاط المهمة مسألة المساعدات الخارجية، التي تمنحها الكويت لدول العالم النامي، حيث يرى مراقبون أنها تواجه احتمالات تغييرات تفرضها تداعيات وباء كورونا، فبين خيارات الاستثمار أو الترشيد أو التراجع الاضطراري يتلخص مستقبل تدفق المساعدات والمنح والقروض الخارجية التي فاقت نحو 6.5 مليار دولار خلال العقد الماضي.

على عكس دول خليجية، مثل قطر، لم تسع الكويت لاستخدام سياسة المساعدات للتدخل في شؤون الدول

وفي مقابل إنفاق ضخم على المساعدات والقروض الخارجية نسا بوتيرة سريعة خلال العقدين الماضيين، لم تحقق الكويت عوائد ترقى لحجم الإنفاق وتعود بالنفع عليها، فقد تراجعت نسبة توسع الاستثمارات الخارجية في الدول النامية المستفيدة من المساعدات عكس ما حققه كبار المانحين مثل الولايات المتحدة والصين ودول أوروبية.

وفي حين ظلت الدولة الخليجية تنفق بسخاء على المساعدات الخارجية بفضل فوائدها المالية، فإن مرحلة التشفير المقبلة قد تقيد بند المنح والمساعدات أكثر

للتأقلم مع المتغيرات.. بريطانيا في تحول شامل لتطوير قدرات الجيش

لم يذكر كارتر كيف ستعثر الدولة التي تعاني من ضائقة مالية على الموارد اللازمة لإعادة التفكير في استراتيجية تتطلب إنفاقا كبيرا في قطاعات مثل الفضاء والفضاء الإلكتروني. غير أن محللين يعتقدون أن الإهمال المبكر للقدرات التقليدية، مثل الكثير من قوة دبابات القتال الرئيسية، قد يكون إحدى طرق موازنة تلك الاتجاهات.

في الأسبوع الماضي، أكدت وزارة الدفاع البريطانية أنها تدرس خفض طلب شراء خمس طائرات بوينغ ويدجيتل للقيادة والسيطرة إلى ثلاث منصات كجزء من جهودها لخفض التكاليف. ومن المتوقع الانتهاء من صناعة الطائرة الجديدة بحلول عام 2030.

وتكشف وثيقة مفهوم التشغيل الجديدة أنه من المستحيل التخلي على الفور عن هيكل القوة الحالي وإنشاء هيكل مفصل من الصفر، كما أشارت إلى أن العمليات المهمة يجب أن تستمر وأن البرامج والأنظمة القديمة يجب أن تحتفظ بأدائها.

وعزز كارتر تلك الرسالة، قائلا إنه "من المهم التأكيد على أن الاستعداد للالتزام بقدرات صارمة بشكل حاسم مع مصداقية لخوض الحرب هو جزء أساسي من القدرة على العمل وبالتالي الرد".

ويحدد المفهوم بعض القدرات التي يتوقع أن تكون مطلوبة في المستقبل، بما في ذلك قدرات أصغر وأسرع لتجنب انخفاض الحماية المادية لزيادة النقل والاعتماد المتزايد على الحرب الإلكترونية وتكنولوجيا التخفي وشبكات أنظمة مخطورة للغاية.

ويؤكد قائد الجيش البريطاني أنه يجب على المملكة المتحدة رسم اتجاه السفر من العصر الصناعي للمنصات إلى عصر المعلومات والأنظمة "وسيتعين على بعض قدرات العصر الصناعي مواجهة غروب الشمس بشكل متزايد لخلق مساحة للقدرات اللازمة لشروق الشمس... الحيلة هي كيف تجد طريقا خلال الليل. نحن نعلم أن هذا سيتطلب منا تبني مجموعات من التقنيات المتحورة حول المعلومات. لكن توقع هذه المجموعات سيكون صعبا".

وقد أشار الوزراء والمستشارون الحكوميون في السابق إلى أن المراجعة ستشهد تحول الجهود العسكرية بعيدا عن القدرات العسكرية التقليدية وتوجه نحو تركيز أكبر على الفضاء والفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي. ويعتبر خطاب كارتر والوثيقة الاستراتيجية الجديدة أفضل دليل حتى الآن على الاتجاه الذي تتجه إليه خطة الحكومة للتغيير.

ويؤكد قائد الجيش البريطاني أنه يجب على المملكة المتحدة رسم اتجاه السفر من العصر الصناعي للمنصات إلى عصر المعلومات والأنظمة "وسيتعين على بعض قدرات العصر الصناعي مواجهة غروب الشمس بشكل متزايد لخلق مساحة للقدرات اللازمة لشروق الشمس... الحيلة هي كيف تجد طريقا خلال الليل. نحن نعلم أن هذا سيتطلب منا تبني مجموعات من التقنيات المتحورة حول المعلومات. لكن توقع هذه المجموعات سيكون صعبا".

إن تتضمن المنافسة وضعا للحملة يتضمن العمل المستمر وفقا لشروط الجيش البريطاني وفي الأماكن التي يختارها.

وقد حدد كارتر طبيعة التهديد المتزايد الذي يدفع بريطانيا إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها خاصة وأن مؤسسة غلوبال فاير باور وضعت الجيش البريطاني في تصنيفها لعام 2020 في المركز الثامن، الأمر الذي يستدعي وضع أسس جديدة لعمل القوات البريطانية.

ويرى خصوم بريطانيا السابق الاستراتيجي على أنه "صراع مستمر يتم فيه استخدام الأدوات غير العسكرية والعسكرية دون قيود بأي تمييز بين السلام والحرب. وتعتقد هذه الأنظمة أنها منخرطة بالفعل في شكل حد من الصراع الذي يغلب عليه الطابع السياسي وليس الحركي"، لذلك أشار كارتر إلى أن "أسلوبهم في الحرب استراتيجي، وهو متزامن ومنهجي، ويجب أن تكون استجابتنا كذلك".

ويأتي المفهوم الجديد قبل مراجعة الدفاع المتكاملة للحكومة، والمتوقعة في النصف الثاني من نوفمبر المقبل، من المقرر أن تجمع المراجعة بين التفكير في السياسة البريطانية عبر الدفاع والأمن والسياسة الخارجية والإنفاق التنموي الخارجي.

يؤكد خبراء عسكريون أن إعادة هيكلة الجيش البريطاني باتت ضرورة تفرضها التحولات الجيوسياسية المتسارعة، التي يشهدها العالم وما تفرضه من تحديات أمنية وتكنولوجية تستدعي القيام بإدخال مفهوم تشغيل جديد من أجل تحول أساسي في عمل المؤسسة العسكرية لمواجهة الخصوم.

لندن - يعمل قادة الجيش البريطاني على إقناع صناع القرار السياسي إلى الإسراع في إحداث تغيير جذري على الطريقة التي تواجه بها المملكة المتحدة الطموحات السياسية والعسكرية للمنافسين "الاستبدادين" عبر التفكير في مفهوم شامل يستند على تطوير معدات فائقة التكنولوجيا للقوات العسكرية.

وتزامن خطاب الجنرال نك كارتر في مركز أبحاث بوليسي إكسشينج الإربعاء الماضي مع نشر "مفهوم التشغيل المتكامل" الجديد في بريطانيا. ويقول رئيس أركان الدفاع إن التغييرات الرئيسية التي يدعمها المفهوم تشمل تحسين تكامل الجهود عبر الحكومة ومع الحلفاء، وتحديث المعدات، والمنافسة المستمرة مع الخصوم دون عتية الحرب.

وذكر موقع دينفس نيوز أن المفهوم يتضمن إعادة التفكير في استراتيجية حتى تمثل التغيير الأكثر أهمية في الفكر العسكري البريطاني منذ عدة أجيال، بحيث سيؤدي إلى تحول

نك كارتر

يجب أن تكون استجابتنا اليوم على قدر مستوى الخصوم



في عصر المنافسة المستمرة، يحتاج موقف بريطانيا الرادع إلى إدارة وتعديل أكثر ديناميكية ومن ثم فإن هذا المفهوم يقدم مبدأ المنافسة لنموذج الردع التقليدي المتمثل في الفهم والمصادقة والتواصل.

ويقول خبراء إن هذا يعترف بالحاجة إلى التنافس دون عتية الحرب لردع الحرب، ومنع خصوم المرء من تحقيق أهدافهم في استراتيجيات الأمر الواقع، كما حصل في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا وليبيا وأماكن أخرى،